

الملتقى الوطني حول: سلوك المستهلك والتنمية المستدامة

جامعة مصطفى اسطمبولي — معسكر —

يوم: 22 فيفري 2024

ترشيد الاستهلاك الفردي بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

وأثره في التنمية المستدامة

د. عابد صونية

أستاذ محاضر — أ —

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية — قسنطينة —

الملخص:

يتناول البحث ماهية الاستهلاك الفردي وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، أردنا من خلاله تبين أن الضوابط الشرعية التي تحكم الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي لها أثر مباشر وفعال في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، وهو مطلب ضروري لحماية البيئة من الظواهر السلبية السائدة في نمط الاستهلاك المعاصر، وقد خلص البحث إلى جملة من النتائج أهمها: أن الشريعة الإسلامية ضبطت الاستهلاك الفردي بالشكل الذي يعظم منافع الفرد والجماعة معا في المدين القصير والطويل، ويحمي البيئة، ويحقق مقاصد الشريعة الإسلامية من عملية الاستهلاك وهو حماية النفس وعمارة الأرض وصلاحها، وعلى الدولة مراقبة السياسات التسويقية والترويجية للمنتجات الاستهلاكية وضبطها بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

الكلمات المفتاحية: الاستهلاك، سلوك المستهلك، الاقتصاد إسلامي، التنمية المستدامة

Abstract:

The research addresses the nature of individual consumption and its controls in the Islamic economy. Through it, we wanted to show that the legal controls that govern individual consumption in the Islamic economy have a direct and effective impact in achieving the requirements of sustainable development, and it is a necessary requirement to protect the environment from the negative phenomena prevailing in the contemporary consumption pattern. It was concluded The research led to a number of results, the most important of which are: The Islamic Sharia regulates individual consumption in a way that maximizes the benefits of the individual and the group together in the short and long term, protects the environment, and achieves the objectives of Islamic Sharia in the process of consumption, which is to protect people and the earth, also the state must monitor marketing and promotional policies for consumer products. And adjust it to suit the economic and social conditions of society.

Keywords: Consumption, Consumer behavior, Islamic economy, Sustainable development.

مقدمة:

يؤدي الاستهلاك والذي يترجم على شكل (طلب) في السوق، دورا محوريا في النشاط الاقتصادي، فهو حلقة مهمة في الدورة الاقتصادية، فالمستهلك يستهلك ما ينتجه المنتج، والمنتج ينتج حسب ما يطلبه المستهلك، والتبادل والمزيج التسويقي يتحدد بعد دراسة مستفيضة ودقيقة لسلوك المستهلك. فلولا الاستهلاك لما وجود إنتاج ولا تبادل وتوزيع.

كما يعد حجم ومقدار الاستهلاك عاملا أساسيا في تحقيق التوازنات الاقتصادية، فقلته يؤدي إلى ركود اقتصادي، والتوسع فيه بأكثر مما يجب يؤدي إلى التضخم واستنزاف الموارد الاقتصادية، واحتلالات بيئية...

والملاحظ في العقود الأخيرة، خروج الاستهلاك عن وظيفته الاقتصادية الرشيدة، والانسياق نحو الطلب غير العقلاني بفعل تأثير عديد من العوامل كالتقليد والمحاكاة، والانجذاب إلى السياسات الترويجية والدعائية... وأيضاً تأثراً بوسائل الاتصالات الحديثة التي غيرت بشكل كبير مفهوم حدود البيئة الاستهلاكية والمجموعة المرجعية... وهذا ما له من آثار سلبية كبيرة على الموارد الاقتصادية للدولة والبيئة.

وقد أولت الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة في ضبط الإنفاق الاستهلاكي ونوعيته، اعترافاً منها لمكانته الهامة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للفرد والمجتمع، وأيضاً دوره الحساس في الحفاظ على البيئة وعناصرها، وجاء في ذلك آيات قرآنية وآحاديث نبوية صريحة، كما وردت في الآثار نماذج ذات دلالة واضحة في هذا المجال.

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي ضوابط ترشيد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وما أثرها في تحقيق التنمية المستدامة للدول؟

وسيتم الإجابة على هذا التساؤل من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما الفرق بين رشادة المستهلك في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي
- ما هي سمات الاستهلاك الفردي المعاصر؟
- ما هي ضوابط الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، وكيف تسهم في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة للدول.

— ونهدف من خلال هذه الورقة البحثية تبين أن الشريعة الإسلامية قد ضبطت السلوك الاستهلاكي الفردي بما يعظم المنافع للفرد والمجتمع، وللحاضر والمستقبل، وهو ما يعرف في الاقتصاد المعاصر بالتنمية المستدامة.

ولغرض الإحاطة بكل جزئيات الدراسة تم تقسيم الورقة البحثية إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: الاستهلاك والسلوك الرشيد للمستهلك بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

المحور الثاني: ضوابط الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي وأثرها في التنمية المستدامة

اخور الأول: الاستهلاك والسلوك الرشيد للمستهلك بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

قبل التطرق لضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي وأثره في التنمية المستدامة، ومن أجل الوصول إلى الأهداف المرجوة من الدراسة، يتعين علينا أولاً التعريف بمفردات هذا البحث والتدقيق في أبعادها المختلفة، من خلال التعريف بالاقتصاد الإسلامي وخصائصه، والتنمية المستدامة، وأيضاً التعريف بالاستهلاك وسلوك المستهلك في كل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، وما يتميز به في الاقتصاد المعاصر.

1- تعريف الاقتصاد الإسلامي وخصائصه:

1-1 - تعريف الاقتصاد الإسلامي: يُعرف منذر قحف الاقتصاد الإسلامي بأنه " دراسة السلوك

الاقتصادي للبشر استناداً إلى التعاليم الدينية وملاحظة التجربة الإنسانية".

فيما يُعرفه عبد الرحمن يسري بأنه «العلم الذي يبحث في أحسن الطرق للكسب الحلال وإنفاقه وتوزيعه وتنميته لتحقيق مصالح الأمة الإسلامية وزيادة قوتها»¹

ويذهب محمد عمر شابرا إلى القول بأن "الاقتصاد الإسلامي هو ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية، وبدون أن يؤدي بالضرورة إلى تكبير حرية الأفراد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة"².

والملاحظ أن هذه التعاريف تصب في مصب واحد وهو أن الاقتصاد الإسلامي هو المنهج الفكري الذي يبحث في حل المشكلة الاقتصادية وفق أحكام الشريعة الإسلامية. ويتميز تعريف محمد عمر شابرا بالشمول والتأكيد على أن النظام الاقتصادي الإسلامي نظاماً متوازناً بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ومستقراً خال من الاختلالات التي تخلف أزمات اقتصادية وبيئية.

2-1 - خصائص الاقتصاد الإسلامي:

تتمثل أهم خصائص الاقتصاد الإسلامي في³:

¹ (عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1419هـ، 1998، ص 18

² (سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 1428هـ — 2007، ص 11، من الموقع:

<https://www.google.fr/url?esrc=s&q=&rct=j&sa=U&url=>

³ (عابد صونية، الأبعاد التنموية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني حول "التوجه نحو السياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات النقدية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول، جامعة الحاج لخضر باتنة1، يوم 16

ديسمبر 2023، ص 4-5

— الربانية: لعل أهم سمة يختص به الاقتصاد الإسلامي دون غيره من الأنظمة الاقتصادية الوضعية هو انبثاق أحكامه ومنهجه وآلياته من الشريعة الإسلامية الربانية، وهنا نميز بين شقين أساسيين للاقتصاد الإسلامي:

الشق الأول، وهو الشق الثابت الذي لا يتغير بتغير الزمان والمكان، ويعتمد أساسا على الأحكام الشرعية الثابتة والصريحة من الكتاب والسنة، والتي تنظم الحلال والحرام خاصة، ومثل ذلك: مسألة تحريم الربا،

والشق الثاني: وهو يشمل كل ما لم يرد في حكمه نصا صريحا، أو ما ينشأ نتيجة تطور المجتمعات وتطور الاحتياجات والأساليب في المعاملات، وهنا يمكن للهيئات الشرعية في الدول الإفتاء فيه عن طريق الإجماع والقياس أو تكييفها وتطويعها بما يناسب الشريعة الإسلامية،

— الشمولية والعالمية: فالاقتصاد الإسلامي شمل كل النواحي الاقتصادية والمالية للفرد والمجتمع، لقوله عز وجل: ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...﴾ (الأنعام، الآية 38)

كما يتسم الاقتصاد الإسلامي بالعالمية، لأنه مستند على الدين الإسلامي الذي هو دين عالمي، لقوله عز وجل ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ، 28)، وقوله أيضا: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾ (الفرقان، 1)

— الإنسانية والأخلاق: النظام الاقتصادي الإسلامي هو اقتصاد إنساني يرتبط باحتياجات الإنسان الدنيوية والدينية دون انفصال، فيعنى باحتياجاته ومصالحه، ولا يجرمه من أمر أو ينهي عنه إلا إن كان فيه ضررا ظاهرا أو باطنا، له أو لغيره، كما يراعي طبيعته البشرية، فلا يكلف الإنسان فوق طاقته، لقوله عز وجل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا...﴾. (البقرة — الآية 286)

وهو اقتصاد أخلاقي بامتياز وأكدت هذا كثير من النصوص الصريحة، كقوله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" وأيضا "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق" رواه أحمد، "،

— الاعتدال والتوازن: الاقتصاد الإسلامي اقتصادا معتدلا وسطا متوازنا، لقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...﴾ (البقرة — الآية 143)، فتجده لا يجابي مصلحة الفرد على حساب مصلحة الجماعة، ولا مصلحة الجماعة على حساب حرية الفرد.

كما يوازن الاقتصاد الإسلامي بين الروح والمادة، باعتبارهما مكونات الإنسان ذاته، فمعظم الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان ليست فقط لغرض إشباع حاجة مادية بل جاءت مرتبطة بالجانب الروحي

أيضا، ومن دلائل ذلك ، أن ربط الله عز وجل الأعمال الإنتاجية والمالية بالعبادات : لقوله تعالى : ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ...﴾ (الجمعة — الآية 10)،

2- مفهوم التنمية المستدامة:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، التنمية المستدامة بأنها: " ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو للحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"¹. وما يلاحظ من هذا التعريف أمرين رئيسيين هما: أن موضوع التنمية هو الحاجات التنموية والبيئية معا، وأن المجال الزمني يتعداه من الأجيال الحاضرة إلى المستقبلية.

فالتنمية المستدامة تهدف إلى التوافق والتكامل بين البيئة والتنمية من خلال ثلاثة أنظمة هي: نظام حيوي للموارد، ونظام اقتصادي ، ونظام اجتماعي؛ ويعني النظام الأول القدرة على التكيف مع المتغيرات الانتاجية البيولوجية للموارد لعملية التخليق والإنتاج، لتكوين الموارد الاقتصادية بطريقة منظمة وليس جائرة الاستخدام. أما النظام الاجتماعي فيعني توفير العدالة الاجتماعية لجميع فئات العمر. وأخيرا النظام الاقتصادي، فهو يعني القدرة على تحقيق معادلة التوازن بين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف الى التحسين المستمر في نوعية الحياة، والقضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع، والمشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع، وتحسين إنتاجية الفقراء، وتبني أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة، والانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع².

3- مفهوم الاستهلاك و سماته في الاقتصاد المعاصر

3-1- مفهوم الاستهلاك و مفهوم سلوك المستهلك: يعرف الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي على أنه "

استعمال السلع والخدمات في إشباع الحاجات"³ ، ويختلف معنى الاستهلاك عن معنى الإنفاق والذي يعني عموما بأنه المبلغ النقدي الذي يصرف للحصول على السلع والخدمات التي تستعمل في إشباع الحاجات.

أما في الاقتصاد الإسلامي يعرفه عبد الجبار السبهي " عملية إشباع الحاجات الإنسانية بالطيبات"¹، أو هو " استخدام السلع والخدمات فيما يحقق المنفعة للفرد، مع الالتزام بضوابط الشريعة"، والقول (بضوابط شرعية)

¹ دوجلاس موستيث، ترجمة بهاء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000، ص 17.

² - حفاظ زحل، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد3، العدد02، ديسمبر2018، تصدر عن جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، ص52.

³ (عبد الستار إبراهيم الهيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2005، ص 33

تشمل كل من (الاستخدام) وأيضا (السلع والخدمات) وأيضا (المنفعة) ، فتكون كل من الوسيلة والغاية والكيفية مشروعة.

ويعرفه أيضا عبد الستار الهيتي بقوله " هو الاستخدام الشرعي للسلع والخدمات في إشباع الرغبات والحاجات المباحة شرعا"² وهو لا يخرج عما ذكر سابقا.

وينقسم الاستهلاك من حيث الجهة المستهلكة إلى استهلاك فردي ويمثل استهلاك الفرد الواحد أو العائلة الواحدة (وهو المقصود من بحثنا)، واستهلاك جماعي والذي يمثل مجموع ما يستهلكه كل أفراد المجتمع (الاستهلاك الوطني).

ومن حيث فناء السلعة محل الاستهلاك إلى : استهلاك نهائي ويقصد به فناء السلعة محل الاستهلاك (ولو بعد حين بفعل الاستخدام المستمر لها)، واستهلاك وسيط أو إنتاجي؛ وهو استخدام السلعة في صناعة سلعة أخرى، فتختفي السلعة الأولى وتنتج عنها سلعة جديدة، ويحدث هذا في مجال الإنتاج.

وما نعيه من بحثنا هذا هو الاستهلاك الفردي والنهائي.

أما سلوك المستهلك فهو ينصرف إلى: " نشاطات الأفراد أثناء الاختيار والشراء للسلع والخدمات من أجل إشباع رغبات المستهلك"³ ، أو هو "الأفعال والخطوات والعلاقات التي يسلكها الأفراد؛ للحصول على السلع والخدمات واستهلاكها"⁴ ، ولما كان الأمر يرتبط بالفرد الطبيعي فلا يمكن أن تتوحد سلوكيات الأفراد، حيث يختلف السلوك البشري تبعا لعدة مؤثرات (اقتصادية، واجتماعية، وايدولوجية، ونفسية، وسياسية وأخلاقية، وحتى من حيث الجنس والعمر...)، وعلى الدارس لسلوك المستهلك يجب أن يأخذ بعين الاعتبار كل هذه المتغيرات.

¹ عبد الجبار السهباني، من موقعه الشخصي: <https://al-sabhanly.com/index.php/articles/islamic-economy-consumption>

اطلع عليه بتاريخ: 2024/01/10

² عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سابق، ص 54

³ محمد منصور أبو الجليل وآخرون، سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية مدخل متكامل، دار حامد، الأردن، 2012، ص 23

⁴ زيد بن محمد الروماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، بحث مقدم في الموقع: www.alukah.net

3-2_ السلوك الرشيد للمستهلك بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

يعرف السلوك الرشيد للمستهلك في الاقتصاد الوضعي بشكل مختصر، بأنه "السعي لتحقيق أقصى إشباع ممكن"، وهذا يعني توزيع أمثلي لموارده المالية على مختلف احتياجاته بحيث يلبي بها حدود قصوى من الإشباع والمنافع، مما يجعل السلوك الاستهلاكي للفرد في الاقتصاد الوضعي محصوراً في ضابطين أساسيين هما: المنفعة، والقدرة المادية. بغض النظر عن مقدار هذا الإشباع ونوعه وأثره على الفرد والمجتمع والبيئة.

واعتماد هذا السلوك الاستهلاكي منبثق من مبادئ النظام الرأسمالي، وأسس القائمة على الحرية والفردية والمصلحة الشخصية، وهو ما يجعل البحث عن الكميات المثلية من السلع الاستهلاكية لتعظيم المنفعة عبارة عن دالة رياضية تقنية، تخلوا من الأبعاد الاجتماعية والدينية والروحية للمستهلك، فتجعل من منفعة دالة في كميات السلع المستهلكة فقط، وهو ما يفسر نزعة الاستزادة وعدم التشبع للمستهلك، فجهده يسعى دائماً لاقتناء أكبر الكميات من السلع بغض النظر عن احتياجاته الحقيقية، أو أثر ذلك على محيطه الاجتماعي والبيئي.

أما ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي فيمكن أن نعرفه بأنه: "اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي من شأنها تنظيم استهلاك الفرد وتوجيهه، مما يحقق له السعادة الدنيوية والأخروية بالتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية"¹

وفي رأي الباحثة أن ترشيد الاستهلاك الفردي هو الاستخدام الشرعي والأمثل للسلع والخدمات المباحة في حدود الإمكانيات المالية للفرد وبما يتماشى مع ظروف المجتمع، فيحقق بذلك الفرد المنفعة الحقيقية الدنيوية والأخروية.

ومن هذا التعرف يمكن أن نستخلص أهم محددات الرشد الاستهلاكي للفرد وهي:

- ✓ مشروعية كل من الحاجة ووسائل إشباع الحاجة؛
- ✓ تعظيم المنفعة للفرد مرتبط بمصلحة الجماعة؛
- ✓ تعظيم المنفعة للفرد مرتبط بإمكانياته المادية مع مراعاة حقوق المجتمع؛
- ✓ البعد الزمني لتعظيم المنفعة حيث يحقق الفرد المسلم منفعة في الحاضر والمستقبل وفي الدنيا والآخرة.

وسيتضح ذلك أكثر من خلال التفصيل في ضوابط الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي، وهو ما سنتعرض إليه في الجزئية اللاحقة.

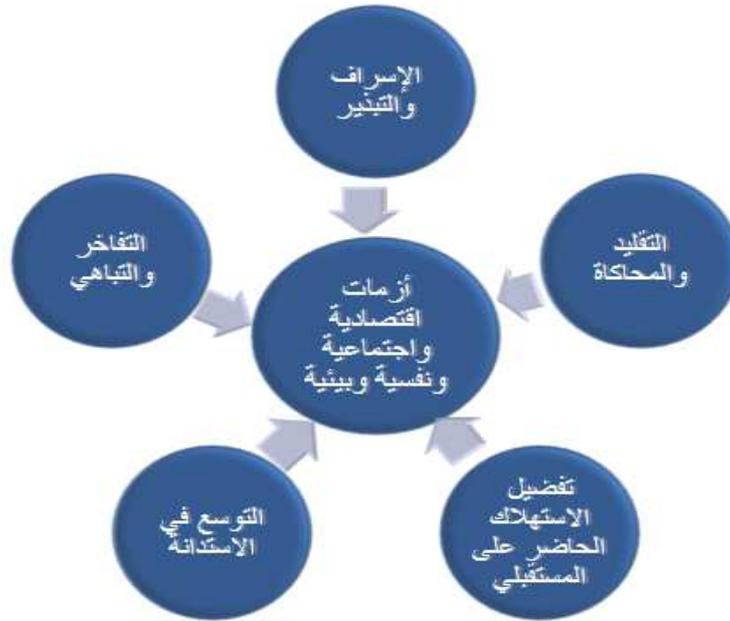
¹ (يولي إبراهيم العليحي، السياسة الاقتصادية الإسلامية لترشيد الاستهلاك الفردي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، السعودية، العدد 24، مارس 1995).

4- سمات الاستهلاك الفردي في الاقتصاد المعاصر:

للأسف الشديد، ما نلاحظه في الاقتصاد المعاصر، ومع الانفتاح على المجتمع والعالم ككل، بفعل العولمة وسهولة الاتصالات، نجد الفرد المستهلك في طلبه على السلع والخدمات الاستهلاكية قد تأثر بشكل كبير وخرج عن إطاره العقلاي الرشيد والمتمثل في إشباع الحاجة وتحقيق المنفعة بهدف الاستمرارية وتعمير الأرض، إلى سلوكات غريبة وغير رشيدة كان لها بليغ الأثر على ميزانية الأسرة من جهة واقتصاديات الدولة من جهة أخرى.

ومن أهم المظاهر السلبية التي يتصف بها سلوك المستهلك في الاقتصاد المعاصر، نلخصها في الشكل التالي:

الشكل رقم 1: سمات الاستهلاك الفردي في الاقتصاد المعاصر



المصدر: إعداد الباحثة

— التبذير والإسراف: للأسف الشديد لعل أهم ما يميز الاستهلاك المعاصر هو ارتباط صفة التبذير والإسراف به، خاصة في منتجات الطاقة والمواد الغذائية، وهذه الصفة لم تعد تقتصر فقط على الطبقات الغنية بل حتى المتوسطة والفقيرة منها، نتيجة قلة الوعي منهم واللامبالاة.

— التقليد والمحاكاة ومسايرة المجموعة: لم يعد الفرد يتأثر في سلوكه الاستهلاكي بمحيطه الضيق من الأسرة والأقارب والجيران والوسط الذي يعيش فيه، بل اتسعت دائرة المجموعة المرجعية لديه لتشمل العالم بأسره،

بفعل سهولة التواصل الناتج عن التطورات التكنولوجية ووسائل التواصل الاجتماعي من جهة، وقلة الوعي من جهة أخرى. ولهذا الانسياق والتقليد الأعمى، له عواقبه الوخيمة على الفرد والمجتمع، فهو يخرج الفرد عن عادات مجتمعه وثقافته لينخرط في عادات المجتمعات الأخرى، كما يوقعه في أزمة المديونية والانحراف عن الحياة السوية المستقرة، ولعل خير مثال على ذلك، المظاهر الاحتفالية بأعياد الميلاد والهولين التي باتت ظاهرة وبشكل مخزي في الدول الإسلامية، والتي يصاحبها تزايد الطلب على بعض المنتجات الاستهلاكية التي تقدر هذه الأحداث..

— **التفاخر والتباهي:** لا يخضع السلوك الاستهلاكي عند بعض الأفراد، إلى العقلانية والرشد الاقتصادي، فيتخذ منحى الإنفاق لديهم سلوك منافي للقوانين العامة للطلب الاستهلاكي، ومن بين أسباب ذلك هو الطلب بغرض التفاخر والتباهي، أو ما يعرف بالاستهلاك المظهري ويمكن تعريفه بأنه " اقتناء كل ما هو ذو قيمة وشهرة بغض النظر عن أهميته ودون الحاجة الماسة إلى الاستهلاك في حد ذاته... لتحقيق مزيدا من الثقة في النفس والحصول على مكانة اجتماعية وهيبه زائفة في المجتمع أو التميز"¹، ويكون موضوعها عادة السلع والخدمات المترفة كالماركات العالمية والمشهورة من السيارات والأجهزة الذكية، والملابس، والمجوهرات والتحف واللوحات الفنية.. وهذا السلوك هو أحد الأسباب التي تفسر العلاقة الطردية لدالة الطلب كمتغير تابع في سعر السلعة.

— **التوسع في الاستدانة:** لعل أهم ما يميز السلوك الاستهلاكي في المجتمعات المعاصرة، العربية منها والغربية، هو الاعتماد المفرط على الاستدانة من أجل تغطية الإنفاق الاستهلاكي. فبفعل سهولة الإقراض والتحفيزات المغربية التي تقدمها المؤسسات المالية، توسع الأفراد في الاستدانة، ليس فقط لتمويل الضروريات كسواء مسكن، أو لأغراض التعليم أو التداوي مثلا.. بل تعداه لأموال ومسائل كمالية وحتى ترفيهية، كإقامة الحفلات والسفر للسياحة وشراء الكماليات من الأثاث والأجهزة الذكية... الخ.

— **قلة الادخار:** ما يلاحظ أيضا في سلوك المستهلك المعاصر، ومع توافر العوامل السابق ذكرها، (التقليد والمحاكاة، والاستهلاك المظهري وسهولة الاقتراض)، له أثر كبير لانتجاه المستهلك إلى تفضيل الاستهلاك الحاضر على الاستهلاك المستقبلي، وهذا له انعكاسات وخيمة على اقتصاديات الدول، إذ يشكل ادخار قطاع

¹ (أيمن محمود محمد عبد العال، العوامل المؤثرة في الاستهلاك المظهري للمرأة السعودية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 57، ج 1،

العائلات جزء من مجموع الادخار الوطني واللازم لتمويل الاحتياجات التمويلية للاستثمارات، وبقلة الادخار تقل الاستثمارات تبعاً.

اخور الثاني — ضوابط الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي وأثرها في التنمية المستدامة

ما يتميز به الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي أنه مرتبط بضوابط شرعية لها آثار حميدة على الفرد والجماعة.

1 — ضوابط الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي:

يمكن تسطير أهم السمات والضوابط الشرعية لترشيد الاستهلاك الفردي والمستخلصة من الكتاب والسنة فيما يلي:

— اعتبار الاستهلاك وظيفة تعبدية: فالاستهلاك هو استجابة لأمر الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿ يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم ﴾ (البقرة 172)، فقوله عز وجل " كلوا" هو أمر للمؤمنين ويقع ضمن الواجب أو المندوب أو المباح، وإذا استجاب المؤمن لأمر الله تعالى في الاستهلاك من الطيبات وتجنب الخبائث، فهو بذلك يحقق فائدتين:¹

- فائدة دنيوية: وهي ما يترتب على هذا الاستهلاك من منافع مادية ملموسة تقيم الحياة وتعمل على استقرارها
 - فائدة أخروية: عن طريق تقويم الإنسان لنفسه وجوارحه للتم العباداة بالشكل السليم والصحيح، ومن أجل تحقيق المهمة التعبدية التي أنيطت بالمسلم في حياته
- ولتمام تحقيق هذه الفائدتين، يجب:

أولاً: أن يرتبط الاستهلاك بالنية الخالصة لله عز وجل، وإن ارتبط إشباع الحاجة بالنية الحسنة يوجب عليها في الدنيا والآخرة

ثانياً: أن يلتزم المسلم بأوامر الله عز وجل في وظيفة الاستهلاك بأن ينتهي عما نهى ويلتزم بالضوابط الشرعية.

¹ (عبد الستار إبراهيم الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 178)

— **مشروعية مصادر الإنفاق الاستهلاكي:** من القوانين الأساسية في الاقتصاد الإسلامي أن يكون الإنفاق من الأموال المكتسبة من المصادر المشروعة، فلا يجوز للمسلم أن ينفق من مال حرام، لقوله عز وجل:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ ﴾ (البقرة، الآية 267)

ولما كان الاستهلاك وظيفة تعبدية، فلحصول المرء على ثواب الاستهلاك يجب أن يكون من مصدر مشروع لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً".

إن تحري الإنسان الإنفاق من مال حلال بذل فيه جهداً ووقفاً أو كان من إرث قريب عزيز، يجعله حريصاً على وضعه فيما ينفعه وبالقدر المطلوب دون تبذير أو إسراف، عكس ما إذا كان المال من مصدر سهل وغير مشروع، فلا يكون مهتماً فيما ينفقه.

— **الهدف من الاستهلاك تلبية الحاجة المباحة والحقيقية:** تعرف الحاجة في الاقتصاد الإسلامي بأنها: " كل رغبة مشروعة تتطلب الإشباع"¹ ، أو " هي الافتقار إلى شيء من مقومات الحياة الأساسية أو التكميلية المعتبرة"²، والمقصود بـ "المعتبرة" أي معتبرة شرعاً بمعنى حلال، ومن هذين التعريفين يمكن نستخلص أهم خاصيتين للحاجة في الاقتصاد الإسلامي وهما: **مباحة و حقيقية.**

"فالإسلام لا يعتبر كل رغبة أو ميل حاجة معتبرة واجبة الإشباع، إنما يعتبر الحاجات الحقيقية فقط، أي تلك التي يترتب على إشباعها اكتمال قدرات الإنسان، لذلك نراه يستثنى كل ما يخل بطاقات الإنسان الجسدية مثل استهلاك الميتة والدم والخنزير، ويستثنى كل ما يخل بطاقاته العقلية كالمسكرات والمخدرات، فالأصل هو مشروعية الطيبات وحرمة الخبائث"³. ويخرج عن ذلك أيضاً كل استهلاك بغرض المفاخرة أو التباهي.

— **الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية في الاستهلاك:** تعد مسألة الاختيار في إشباع الحاجات (توجيه الموارد الاقتصادية) أحد عناصر المشكلة الاقتصادية: ماذا ننتج؟، ففي ظل محدودية الدخل النقدي للفرد، وتعدد حاجياته، يقع على عاتق المستهلك مسألة الاختيار، أي من الحاجات يشبع أولاً؟ وقد حاولت الأنظمة

¹ محمد البشير فرعان مرعي، الحاجات البشرية، مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث، دبي، 2001، ص 27

² عبد الجبار السبهاني، الاقتصاد الإسلامي، الاستهلاك، مرجع سبق ذكره.

³ عبد الجبار السبهاني، الاقتصاد الإسلامي: المشكلة الاقتصادية، من موقعه الشخصي: <https://al->

[sabhany.com/index.php/articles/islamic-economy-the-economic-problem](https://al-sabhany.com/index.php/articles/islamic-economy-the-economic-problem)، اطلع عليه بتاريخ:

الاقتصادية الوضعية منذ عقود من الزمن عبثا إيجاد حلا لها بشكل نهائي ودائم، ودليل فشلها واضح من خلال الأزمات الاقتصادية التي أصبحت سمة لازمة لاقتصاداتهم. والشريعة الإسلامية قد أجابت على هذا التساؤل عن طريق ترتيب حاجات الفرد وفق سلم عقلاي ورشيد.

فالحاجات في الاقتصاد الإسلامي مقسمة إلى ثلاثة مراتب من الأهم إلى المهم إلى الأقل أهمية وهي: الضروريات، ثم الحاجيات ثم التحسينيات، وإن التزم بها الفرد، سيتحقق له الاستقرار المادي والروحي.

ونعني بالضروريات: الحاجات التي لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، ويترتب على إشباعها وتحقيقها حصول المقاصد الشرعية، وبدونها لا تستقيم الحياة الدنيوية وتفوت النعيم في الآخرة، ويحصرها العلماء في خمس هي: حفظ كل من النفس، الدين، العقل، المال، والنسل، على اختلاف ترتيبها بين الفقهاء.

ويجب على الفرد أن يوجه موارده المالية أولا لإشباع هذه الحاجات، كما يجب على الدولة توفير الحد الأدنى من الأجور (حد الكفاية) الكافي لتغطيتها.

أما الحاجيات: وهي الحاجات التي ترفع الضيق والخرج وتحقق التوسعة وتيسر أمور الحياة، ويمكن للفرد المسلم أن ينفق عليها بعد إشباع تام أو قريب منه للضروريات. وهذه الحاجات يمكن أن يحققها ذوي الدخل المتوسط.

أما التحسينيات: فهي الحاجات التي تجمل الحياة وتحسنها، من وسائل الراحة والرفاهية في الحدود الشرعية، ويمكن أن يصل إليها الفرد ذو الدخل العالي، بعد تغطية الحاجات الضرورية والحاجية وإقامة الفرائض المالية المشروعة كالزكاة.

— الاعتدال أو وسطية الاستهلاك: ترشيد الاستهلاك في الاقتصاد الإسلامي ترادف معنى الوسطية والاعتدال وهي مكانة بين التقدير والإسراف لقوله تعالى: : **وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا** (الإسراء: 29)

فأما التقتير فنعني به " التضييق فيما لا بد منه من النفقة، فهو الوقوف بحجم الاستهلاك عند حد أقل من الحجم اللازم للوفاء بضروريات الحياة مع القدرة على الوفاء"¹ وهو مذموم لأنه يضع الفرد ومن يعوله في وضع مزر فيتشبه بذلك بالفقراء والمساكين وهو ليس منهم.

وأما الإسراف: فهو " مجاوزة الحد في النفقة"²، أي أن الاستهلاك فوق المستوى المعتدل يعتبر إسرافاً ، ويختلف عن التبذير وهو "الإنفاق في غير حق"³ أي إنفاق المال فيما لا فائدة فيه، وقد ذهب بعض الفقهاء بقولهم ، أن إنفاق المال في الحرام يعد تبذيراً ولو كان ديناراً واحداً.

والتبذير محرم شرعاً بالنص الصريح لقوله تعالى: ﴿...وَلَا تُبْذِرْ تَبْذِيرًا (26) إِنَّ الْمُبْذِرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا (27)﴾ (الإسراء الآيتين 26 و 27)

فالمستهلك المسلم مطالب بالتوسط في إنفاقه الاستهلاكي، بحيث ينفق على قدر إمكانياته المالية فإن كان ذو سعة (غني) فينفق بحسب غناه ولا يعيش عيشة الفقراء ويقف عند حدود الضروريات من الحياة، فيحل له الوصول إلى الرفاهية أو التحسينيات (دون فساد وإسراف)، إن أدى كل الحقوق المالية التي عليه دينية كانت أو مجتمعية من زكاة وصدقات..، لقوله عليه الصلاة والسلام " إن الله يحب أن تظهر أثر نعمته على عبده" (رواه الترمذي) وقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ۖ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ ۚ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ۚ سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ (الطلاق، الآية 7).

— تجنب الاستدانة، يذم الإسلام الاستدانة وينفر منها، لما فيها من مذلة وثقل وهم، كما يضع المدين موضع ضعف ومهانة أمام الناس. وقد ثبتت أحاديث في الترهيب من الدين، منها ما ثبت عن عقبة بن عامر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: " لا تخيفوا أنفسكم بعد أمنها، قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟! قال: الدين." رواه أحمد

وأما إن كانت لحاجة فهي جائزة لكن بضوابط هي:

- أن تكون دون فائدة ربوية
- أن تكون لحاجة ضرورية وحقيقية

¹ يوسف إبراهيم يوسف، القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الإسلامي، مركز كامل صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1999،

ص 13

² سعيد أبو الفتوح محمد البسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 1988، ص 478

³ نفس المرجع السابق، ونفس الصفحة.

- أن يعجز المستهلك عن تغطيتها بموارده الخاصة
- أن تكون في نيته الوفاء بها.

أما الاستدانة لأغراض ترفيهية أو كمالية، قد تؤدي بالفرد إلى الفقر والعجز المالي، خاصة وأن النظام المالي والمصرفي السائد في أغلب الدول العربية والمسلمة نظاما ربويا، فيجد الفرد المدين نفسه عاجزا أمام الديون وفوائدها المتراكمة، فلا يزيده الوضع إلا فقرا، وهذا ما حذرنا منه رسول الله صلى الله عليه وسلم. فقد جاء في الحديث الشريف: "ما نقص مال عبد من صدقة، ولا ظلم عبد مظلمة فصبر عليها إلا زاده الله عزا، ولا فتح عبد باب مسألة (أي سؤال الناس) إلا فتح الله عليه باب فقر (أي باب احتياج آخر)" (رواه الترمذي وصححه الألباني).

— **الحث على الادخار:** توازن المستهلك في الاقتصاد الإسلامي ليس آني (ساكن)، ، فليس من الرشد الاقتصادي أن يحقق المستهلك إشباعا تاما في الحاضر بأن يصل في إنفاقه إلى حدود التحسينيات، ولا يخصص شيئا منه للمستقبل، خاصة إذا كانت مداخله المالية غير ثابتة أو مرتبة. فالتوازن الحقيقي للمستهلك بتعظيم منافعه يجب أن يحقق لفترات زمنية طويلة نسبيا، وهو ما يؤمن له الاستقرار النفسي والمادي.

وقد حثت الشريعة الإسلامية على التفكير في المستقبل والاحتياط له، ودليل ذلك من السنة الشريفة، قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كلوا وأطعموا وادخروا...". (رواه البخاري). كما ورد في الأثر عن عائشة رضي الله عنها، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "رحم الله امرء اكتسب طيبا، وأنفق قصدا، وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته".

وطبعا الادخار المقصود هنا ليس الاكتناز، بل على الفرد وضع الأموال الفائضة في مؤسسات معدة لهذا الغرض كالمصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل الإسلامية، أو شراء ممتلكات عقارية أو أدوات استثمارية (صكوك، أسهم..)، أو إقراضها لمن يستثمرها، لأن الاكتناز لا يعد ادخارا وهو محرم شرعا، لقوله تعالى: " ... وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (34) (التوبة ، من الآية

(34)

— **مسؤولية الفرد اتجاه المجتمع والوطن (المواطنة):** تدعوا الشريعة الإسلامية إلى التعاون والتكافل الاجتماعي، بل وتعتبر الإنسان مسؤول على محيطه القريب والبعيد على حسب مقدرته المالية (بداية على الأهل ثم الأقارب والجيران وفقراء المجتمع والدولة وصولا إلى الأمة الإسلامية ككل)، لقوله عز وجل: " وَأَتِ ذَا

الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذَّرُ تُبَدِيرًا (26) (الإسراء: الآية 26)، وعن عبد الله بن العباس : يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: ليس بمؤمن من بات شعبان وجاره إلى جنبه جائع وهو يعلم"

وقال الإمام أحمد حدثنا هاشم بن القاسم حدثنا ليث عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أنس بن مالك أنه قال أتى رجل من بني تميم إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إني ذو مال كثير وذو أهل وولد وحاضرة فأخبرني كيف أنفق وكيف أصنع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تطهرك وتصل أقباءك وتعرف حق السائل والجار والمسكين "

2- أثر ضبط الاستهلاك الفردي في تحقيق التنمية المستدامة

يحذر علماء البيئة من التدهور الحاد التي آلت إليه عناصرها، والسبب في ذلك أولاً وأخيراً هو الاستخدام غير عقلاني لمواردها الطبيعية، سعياً وراء الازدهار والرفاهية المزيفة، وإن تحقق لهم ذلك في المدى القصير، فإن عواقبه وخيمة جداً على المدى البعيد، بسبب التلوث، واستنزاف الموارد، والفساد في الأرض.

يمثل الاستهلاك الفردي (قطاع العائلات) جزء ليس بالهين من مجموع الاستهلاك الكلي، وإن السلوك الاستهلاكي غير الرشيد للفرد يؤثر سلبي عليه وعلى المجتمع. أما إذا التزم الفرد بضوابط الاستهلاك الرشيد التي حرصت عليها الشريعة الإسلامية الغراء، ونظمتها بنصوص صريحة في الكتاب والسنة الشريفة كما رأينا سابقاً، من شأنه تحقيق التوازن والتنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

وتتجلى رؤية الشريعة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال ضبط الاستهلاك الفردي، فيما يلي:

— من حيث مشروعية مصادر الإنفاق والاستهلاك، فيمكن القول أن هذا الضابط هو دعوة ضمنية للعمل والاجتهاد والإنتاج والاستثمار، لأن الكسب المشروع لا يأت إلا من هذا الطريق، وهذا في حد ذاته يخدم التنمية المستدامة.

— ومن حيث شرطي الحاجة (حقيقية ومباحة)، فبناء عليهما يحرم استهلاك السلع والخدمات الضارة بالفرد والمجتمع، وبالتالي يلغى إنتاجها تباعاً، وأيضاً يمنعان ظاهري الاستهلاك المظهري أو الاستهلاك بغرض التقليد، وهو ما يحمي اقتصاد الدولة ومواردها من مظاهر التبذير والإسراف.

— ومن حيث التزام الفرد في سلوكه الاستهلاكي بسلم الأولويات الإسلامية، يسهم في توجيه الموارد الاقتصادية للدولة والاستثمارات الإنتاجية توجيهها سليما، يخدم التنمية المستدامة.

فباحترام الفرد لسلم الأولويات الإسلامية في تمويل حاجاته، ولما كان الطلب هو المحدد الرئيس لما يتم إنتاجه، يجعل الدولة توجه مواردها الاقتصادية إلى توفير الضروريات أولا، وهي تلك التي تسهم في الحفاظ على النفس والدين والعقل والمال والنسل، والناظر في أوجه الإنفاق هذه، يجدها خادمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، فهي استثمار فعال وناجع في رأس المال البشري الذي يعد أهم العناصر الإنتاجية، وأيضا تدعوا إلى الحفاظ وتنمية المال اللازم لتمويل المشاريع الإنمائية.

— ومن حيث الدعوة إلى الوسطية والاعتدال في الاستهلاك:

- فإن عدم التبذير والإسراف، فيه من النفع الكبير للفرد وللمجتمع، فهو يسمح بتوفير مبالغ مالية تخصص للإنفاق على حاجات أخرى، أو توجه إلى توظيفها في مشاريع مدرة للدخل فيحقق له بذلك دخلا إضافيا في المستقبل. وعلى المستوى الكلي فهو يمنع حدوث تضخم في الأسعار الذي يخل بتوازن الميزانية العامة مما يؤثر في تمويل الاستثمارات المستدامة، وأيضا يحمي من إهدار الموارد الطبيعية ويحافظ على التوازن البيئي.
- أما من حيث منع التقدير، فإن البخل والشح فيهما من الضرر ما يضاهي الضرر المحقق من التبذير، فالبخل الشديد مع القدرة المالية، يخلق فجوة بين العرض والطلب، وهذا من شأنه إحداث ركود اقتصادي وبطالة.
- وإذا ما صاحب البخل والتقدير، اكتناز للأموال، فهو يؤدي إلى نقص السيولة في المؤسسات المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية المستدامة.
- أضف إلى ذلك، فإن التزول بمستوى الاستهلاك الفردي إلى أقل من الحد المطلوب، سينعكس بالسلب على صحة الفرد ومهارته، ونعلم أن رأس المال البشري يعد أهم عامل من عوامل الإنتاج الضرورية للمشاريع التنموية.

— والتحفيز على الادخار له أثر في التنمية المستدامة، حيث يشكل ادخار قطاع العائلات جزء من مجموع الادخار الوطني وهو ضروري لتمويل الاستثمار المستدام،

فالتشجيع على الادخار يسمح بتراكم رأس المال وتوفير الموارد المالية اللازمة للتمويل التنموية الاقتصادية، "إذ أن قيام مشروعات إنتاجية جديدة على حصيلة المدخرات سوف يزيد من ثروة المجتمع، كما أنه يفتح

بابا واسعا لتشغيل كثير من الأيدي العاملة... وبهذا يستفيد المجتمع ويخطو خطوات جادة في طريق التنمية والاستثمار" ¹

ولغرض تحفيز الأفراد على الادخار واستقطاب مدحراتهم وتوجيهها لتمويل التنمية المستدامة، يجب على الدولة تحسين البيئة المؤسساتية والقانونية للاستثمار الحقيقي والمالي للأفراد بإنشاء المؤسسات المالية وتوظيف المبتكرات المالية الحديثة في هذا المجال ومنها الصناديق الاستثمارية والصكوك الإسلامية والأسهم، ومنصات التمويل الجماعي....

— أما من حيث مسؤولية الفرد اتجاه الجماعة: فإن التزام الفرد الغني المقندر بالإنفاق على أهله وأقاربه وأيضا على الفقراء والمساكين، بأداء فرائضه المالية (كالزكاة والصدقات والضرائب الحكومية..)، يساهم في تمويل الخزينة العامة من جهة، والتخفيف من أعباء الميزانية العامة للدولة من جهة أخرى؛ عن طريق التكفل بفتة من المجتمع ورفع قدرتها الشرائية، فتوجه بذلك الدولة مواردها المالية لخدمة التنمية.

وأیضا يسهم في التخفيف من حدة الفقر في المجتمع، ورفع القدرة الشرائية للفتة المعوزة، وهذا يترجم في شكل طلب فعلي في السوق.

نتائج البحث:

عرضنا في هذا الدراسة ضوابط الاستهلاك الفردي في الاقتصادي الإسلامي وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة، وأهم ما توصلنا إليه من نتائج:

1. الاستهلاك في المفهوم الإسلامي هو استجابة لأمر الله تعالى ونتيجة لذلك على الفرد المسلم الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية فيه من أجل تعظيم منافعه الدنيوية والأخروية، وتحقيق توازن اقتصادي واجتماعي والبيئي وعلى المدى القريب والبعيد.
2. الاقتصاد الإسلامي يوازن بين حاجات الفرد وحاجات الجماعة، ولا تتحقق منفعة الفرد إلا بتحقيق منفعة الجماعة، والتزام المستهلك في إنفاقه الاستهلاكي بظروف المجتمع، ومشاركته فيه من خلال الإنفاق على ذوي القربى والفقراء والمساكين، من شأنه القضاء على الطبقة والتفاوت الكبير بين أفرادها، وأيضا التخفيف من أعباء الدولة، فتوجه مواردها المالية إلى استثمارات إنتاجية.

¹ (سعيد أبو الفتوح محمد البسيوني، مرجع سابق، ص 486

3. تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بحماية البيئة وعناصرها من التلوث ومن إهدار واستنزاف الموارد الطبيعية والاقتصادية، ولا يتحقق هذا إلا في ظل ترشيد الاستهلاك والالتزام بضوابطه الشرعية، وهو ما يضمن تنمية شاملة ومستدامة للدولة، وتوازن مستقر للمستهلك الفرد.
4. تجنب الإسراف والتبذير في الاستهلاك الفردي، ينشئ فائض في الدخل، تتكون منه مدخرات توجه إلى الاستثمارات وتمويل التنمية المستدامة للدولة.
5. يتسم سلوك المستهلك المعاصر بكثير من السلوكيات الغريبة والمنافية للمنطق الاقتصادي الرشيد، ولعل أهمها الاستهلاك المظهري، التقليد والمحاكاة، التوسع في الاستدانة لأغراض استهلاكية، وتفضيل الاستهلاك الحاضر على الادخار، ولهذه السلوكيات السلبية آثار وخيمة على ميزانية الفرد، وتوازنه المالي، وأيضاً على اقتصاد الدولة ككل.
6. حماية البيئة مسؤولية الجميع، وعلى الدولة مراقبة السياسات التسويقية والترويجية للمنتجات والسلعية والخدمية بما يحقق الأهداف التنموية والبيئية.

التوصيات:

لترشيد الاستهلاك الفردي وتحقيق الضوابط السابق بيانها نوصي بـ :

- ✓ تعزيز التوعية البيئية ومبدأ المواطنة للأفراد وإشراك الأفراد في خطط التنمية المستدامة للدولة
- ✓ سن قوانين تنظيمية لاستهلاك المنتجات المرتبطة بالموارد الطبيعية كالمياه والخشب ومنتجات الطاقة كالكهرباء والغاز ومشتقات البترول... وعقوبات ردية (ضرائب وغرامات) للاستهلاك غير الرشيد لها،
- ✓ مراقبة السياسات التسويقية والترويجية للمنتجات السلعية والخدمية بما يحقق الأهداف التنموية والبيئية.
- ✓ تحسين البيئة المؤسسية والقانونية للاستثمار المالي والحقيقي للأفراد وتكريس استخدام الابتكارات المالية الحديثة (كالصناديق الاستثمارية والصكوك ومنصات التمويل الجماعي...) لتحفيز الأفراد على الادخار وتوجيه مدخراتهم لتمويل مشاريع التنمية المستدامة

— القرآن الكريم

1. أيمن محمود محمد عبد العال، العوامل المؤثرة في الاستهلاك المظهري للمرأة السعودية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد 57، ج 1، يناير 2022 ،
2. بيلي إبراهيم العليمي، السياسة الاقتصادية الإسلامية لترشيد الاستهلاك الفردي، مجلة البحوث الفقهية المعاصرة، الرياض، السعودية، العدد 24، مارس 1995
3. دوجلاس موسيث، ترجمة بماء شاهين، مبادئ التنمية المستدامة، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، ط1، 2000
4. حفاظ زحل ، عمر الشريف، أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر(الصكوك الإسلامية الخضراء) لتعزيز التنمية المستدامة بالإشارة إلى حالة ماليزيا، مجلة اقتصاد المال والاعمال ، المجلد3، العدد02، ديسمبر2018، تصدر عن جامعة الشهيد حمزة لخضر، الوادي، الجزائر
5. زيد بن محمد الروماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، بحث مقدم في الموقع: www.alukah.net
6. سعد بن حمدان اللحاني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 1428هـ — 2007
7. سعيد أبو الفتوح محمد البسيوني، الحرية الاقتصادية في الإسلام وأثرها في التنمية، الطبعة الأولى، دار الوفاء، القاهرة، مصر، 1988
8. عابد صونية، الأبعاد التنموية للسياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ومدى تطبيقها في الاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة في المنتدى الوطني حول "التوجه نحو السياسات المالية والنقدية الفعالة لمواجهة الأزمات النقدية والمالية وتحقيق الأهداف التنموية للدول، جامعة الحاج لخضر باتنة1، يوم 16 ديسمبر 2023
9. عبد الرحمن يسري، الاقتصاد الإسلامي بين منهجية البحث وإمكانية التطبيق، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1419هـ ، 1998،
10. عبد الجبار السبھاني، الاقتصاد الإسلامي: المشكلة الاقتصادية، من موقعه الشخصي: <https://al-sabhany.com/index.php/articles/islamic-economy-the-economic-problem>
11. عبد الستار إبراهيم الهبيتي، الاستهلاك وضوابطه في الاقتصاد الإسلامي، ط1، مؤسسة الوراق، الأردن، 2005،
12. محمد منصور أبو الجليل وآخرون، سلوك المستهلك واتخاذ القرارات الشرائية مدخل متكامل، دار حامد، الأردن، 2012،
13. محمد البشير فرعان مرعي، الحاجات البشرية، مدخل إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار البحوث، دبي، 2001،
14. يوسف إبراهيم يوسف، القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الإسلامي، مركز كامل صالح للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 1999،